التقى كاتالينا يفانداس آغيلار

الدين: نولي «ذوي الإعاقة» أهمية كبيرة في جميع الخدمات والحقوق

■ نحرص على توفير الكوادر المتخصصة لضمان حصولهم على جميع حقوقهم

■ الجميع شركاء في بناء الوطن وتقدم الكويت ونهضتها يحتاج إلى سواعد أبنائها

جانب من اللقاء

التقى وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الامن الجنائي اللواء خالد الدين امس مقررة الأمم المتحدة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة كاتالينا يفانداس آغيلار والوفد المرافق لها وذلك بحضور وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون القانونية والدراسات والبحوث اللواء ماجد الماجد، ونائب مساعد وزير الخارجية المستشار طلال خالد المطيري، ومدير إدارة العمالة المنزلية محمد العجمي، وذلك في إطار زيارتها إلى البلاد.

وقد رحب اللواء الدين بمقررة الأمم المتحدة والوفد المرافق لها ونقل إليهم تحيات معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الفريق م. الشيخ خالد الجراح الصباح، ووكيل وزارة الداخلية الفريق عصام سالم النهام، وثمن الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في كافة المجالات واهتمامها الكبير بحقوق الإنسان وخصوصا الأشخاص ذوي الإعاقة.

وتم اطلاع الوفد على مجموعة من المشاريع والأنشطة والمبادرات التي تنفذها الوزارة، وكذلك جهودها في مجال تقديم الخدمات ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والتدابير التي تقوم بها الوزارة من خلال قطاع المؤسسات الإصلاحية، والإدارة العامة للعمالة المنزلية، ومشاركتهم السياسية من خلال تطبيق قانون الانتخابات انسجاما مع المجتمع.

وأضاف أن خطة الوزارة تهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الخدمات والحقوق والحريات دون تمييز وإلحاقهم بالوظائف الإدارية إيمانا من الوزارة بقدرة ذوي الاعاقة واختراطهم في المجتمع.

وأكد اللواء الدين أن الجميع شركاء في بناء الوطن وإن تقدم الكويت ونهضتها يحتاج إلى سواعد ابنائها، متمنيا لإخواننا وأبنائنا من ذوي الإعاقة كل التوفيق والسداد في كفاحهم وتباتهم من اجل تحقيق أحلامهم وطموحاتهم في مسيرة الوطن.

ومن جانبها ثمنت كاتالينا يفانداس آغيلار الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة وإن ذلك سيصب في صالح خدمة التنمية الوطنية من خلال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

اقيم خلال الفترة من 26-28 نوفمبر الماضي

مركزصباح الأحمد للموهبة والابداع شارك في معرض الفرص الوظيفية

مركز صباح الاحمد للموهبة خلال مشاركته بالمعرض

شارك مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع ، أحد مراكز مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبدعوة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في معرض الفرص الوظيفية والدراسية الثاني خلال الفترة من 26-28 نوفمبر

وأتت مشاركة المركز بالمعرض من خلال ادارة التطوير التكنولوجي لعرض وتسويق خدماتها التي توفرها وتدعم من خلالها خريجي الكليات والمعاهد الذين يشكلون شريحة كبيرة والتي يحرص سوق العمل في الكويت على استقطابها والاستفادة منها وانطلاقا من أهداف المعرض والتي تتوافق مع ما يوفره المركز من دورات تدريبية وورش تطبيقية تسهم في تأهيل الطالب حديث التخرج وتصقل مهاراتهم بأعلى المستويات ليكون مؤهل لدخول في اسواق العمل وفق أعلى المعايير و الاشتراطات المطلوبه في مختلف القطاعات الفنية و التكنولوجيه .

و من جانبة قال أمير عبد الغفور – مدير عام مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع – بالوكاله سعدنا بالمشاركة بمعرض الفرص الوظيفية و الدراسية في دورته الثانية والذي ضم تحت سقفه مجموعه كبيره من المؤسسات و الهيئات الحكومية و الخاصه من مختلف القطاعات الحيويه في الدوله والتي اتاحت للمركز عرض خدماته و تحديدا الخدمات المتمثله في الدورات التدريبية الاحترافية و ورش العلوم التطبيقية و التي من دورها تاهيل الطلبة من حديثي التخرج لدخول في اسواق العمل بخبرة ميدانية ، حيث اننا نوفر دورات و ورش تاهل المتدرب فنيا و تقنيا باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتي تكون مكمله للبرامج النظرية التي يتلقاها الطالب خلال فتره دراسته في الكليات و المعاهد الفنية .

تتمات

وتتوالى الإنجازات

الهيئة العامة للطرق والنقل البري، سهى أشكناني، أن افتتاح جسر الشيخ جابر الأحمد، سيكون خلال فبراير المقبل، وذلك بعد عمل التشطيبات النهائية لهذا المشروع.

وأوضحت أشكناني أن نسبة إنجاز المشروع فاقت الـ99% والذي يعتبر من المشاريع التنموية والحيوية ، والذي يربط مدينة الكويت بالمنطقة الشمالية تحديدا مع الصبية ، والذي يبلغ طوله 36 كيلو مترا.

أضافت انه جار الآن عمل التخطيط المروري لهذا المشروع ليكون جاهزا تماما مع افتتاحه في فبراير المقبل ، تزامنا مع الأعياد الوطنية لدولة الكويت.

وكشفت أن افتتاح هذا المشروع والذي يعتبر أطول رابع مشروع على مستوى العالم ، سيكون برعاية أميرية حيث يجري التنسيق مع القيادات العليا بهذا الخصوص.

وذكرت أن هذا المشروع سيتم تشغيله مستقبلا بالتنسيق مع وزارة الأشغال والجهات ذات الشان، مشيرة إلى انه لم يتم حتى الآن معرفة ما إذا كان هذا المشروع سيخضع لرسوم مالية لرتاديه، وأكدت أن الوزارة لم تعتمد هذا الأمر بشكل نهائي.

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على توصيه لجنة الخدمات العامة بشان الية وإجراءات إدارة وتشغيل مستشفى الشيخ جابر الأحمد ، وقرر تكليف وزارة الصحة بالتنسيق مع كل من وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة لتدبير الاعتمادات المالية لإستكمال بعض الجوانب الفنية اللازمة لتشغيل المستشفى بالسرعة الممكنة ، وكذلك الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو توقيع مذكرة التفاهم اللازمة مع شركة العناية الكويتية لإدارة المستشفيات ، المقضى قدما في إجراءات اختيار الشريك الإستراتيجي والمشغل العالمي لإدارة المستشفى ، واتخاذ كل خطوات التنسيق والتعاون اللازمة في هذا الشان ، كما قرر مجلس الوزراء تكليف الهيئة العامة للاستثمار «شركة العناية الكويتية لإدارة المستشفيات» بالتنسيق مع كل من «وزارة الصحة ، وزارة المالية ، إدارة املاك الدولة» ، إدارة الفتوى والتشريع» ، لسرعة تحديد الآليات والإجراءات القانونية اللازمة التي تمكن شركة العناية الكويتية لإدارة المستشفيات ، من استلام وتشغيل مستشفى الشيخ جابر الأحمد بالكامل قبل 2019/9/1.

وفي إطار الجهود الحكومية لتعزيز النزاهة ، أحيط مجلس الوزراء علما ، خلال اجتماعه الأسبوعي أمس ، برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، بتقرير مكاتب المراقبين الماليين عن النصف الثاني من السنة المالية 2018/2017 ، وما تضمنه من بيانات وإحصائيات ، بينت إنخفاض نسبة الملاحظات على الجهات الحكومية إلى اقل من النصف ، خلال السنوات الثلاث منذ إنشاء الجهاز.

وعبر المجلس عن شكره وتقديره لرئيس جهاز المراقبين الماليين وجميع العاملين فيه ، على الجهود الطيبة التي يقومون بها في دعم وتطوير أداء الأجهزة المالية في الجهات الحكومية ، والحرص على المحافظة على المال العام.

بدوره استعرض وزير التجارة والصناعة خالد ناصر الروضان التقرير الثاني للجنة تطوير ورفع الكفاءة التكنولوجية والخدماتية ، وقدم الوزير جداول تفصيلية لمجلس الوزراء ، تبين نسب إنجاز الخدمات الإلكترونية في الجهات الحكومية المختلفة ومدى تعاونها مع اللجنة ، وقد اكد المجلس على ضرورة الإسراع في تطبيق جميع الخدمات الحكومية ، من خلال الأنظمة والبرامج الإلكترونية المتطورة ، والتي تهدف إلى سرعة وسهولة إنجاز الخدمات ، وفق معايير الحوكمة وسرية تداول المعلومات ، وقرر المجلس تكليف لجنة الشئون الاقتصادية باستدعاء المسئولين في الجهات الحكومية التي لم تلتزم بتنفيذ خدماتها الإلكترونية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع تطبيق خدماتها وتذليل العقبات التي تعيق إنجازها ومحاسبة المقصرين.

على صعيد السياسة الخارجية ، أعرب مجلس الوزراء عن مشاعر الحزن والأسى لوفاة جورج بوش الرئيس الحادي والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية ، مستذكرا مواقفه المبدئية التاريخية الشجاعة ورفضه الاحتلال العراقي لدولة الكويت منذ الساعات الأولى ، ومنوها بالقرارات المصيرية الفاعلة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية تحت قيادته ، وبدوره المحوري في تشكيل التحالف الدولي بتفويض من الأمم المتحدة لتحرير دولة الكويت حتى تم طرد المغتصب الآثم ، والتي ستظل ماثلة في ذاكرة أهل الكويت جميعا..

«التشريعية»: سننجاز

الخطوط الأولية لدراسة مدى دستورية الاستجواب، لافتًا إلى انه سيتم سماع آراء الخبراء والمستشارين الدستوريين ووضع الدراسات اللازمة من قبل اللجنة لمعرفة مدى دستوريته.

وأوضح الشطي انه تم الاتفاق بين أعضاء اللجنة على أن توضع جميع الأسباب التي تدلل على دستورية الاستجواب من عدمه ، لافتًا أن البحث سيكون دستوريًا بحتًا وليس له علاقة بالنواحي السياسية.

وأكد أن اللجنة في النهاية ستقف مع الدستور وسوف تنحاز إليه وسوف تتعامل وفقًا للأدوات البرلمانية الرقابية، مشيرًا إلى انه سيتم وضع خارطة الطريق خلال اجتماع اللجنة اليوم الثلاثاء ، تمهيدًا للاستماع إلى آراء النائب المستجوب وكذلك الجانب الحكومي ، بالإضافة إلى الخبراء الدستوريين.

من جهته، أوضح مقرر اللجنة النائب د. خليل أبل أن اللجنة قررت دعوة مجموعة من الخبراء الدستوريين والمختصين للاستماع إلى آرائهم الدستورية بهذا الشأن، كما قررت توجيه دعوة للنائب المستجوب لأخذ رأيه بهذا الخصوص.

أضاف أن اللجنة قررت حصر نقاشاتها في دستورية الاستجواب من عدمها، مؤكدًا مسؤولية اللجنة على حماية الدستور.

وأوضح أبل أن التصويت الذي تم داخل قاعة عبدالله السالم كان على إحالة الاستجواب إلى اللجنة التشريعية ، وليس على دستورية الاستجواب من عدمها.

أضاف ، إذا كان بالإمكان أن تخرج اللجنة بتقرير إلى المجلس قبل انعقاد الجلسة المقبلة، وإذا لم يكن فستنتظر اللجنة إلى حين الاستماع لكل الآراء وتقديم التقرير حسب الوقت المتاح وإذا لم يكن قبل الجلسة المقبلة فسيكون قبل الجلسة التالية».

وأكد عبدالله إصرار اللجنة على التعاطي مع الاستجواب بموضوعية بعيدًا عن الأهواء أو الآراء الشخصية لأعضاء اللجنة.

وأعلن أن اللجنة نظرت في 16 اقتراحًا بقانون وانتهت من التصويت على 14 اقتراحًا منها، وأجلت التصويت على اقتراحين بقانونين.

وأفاد بأن مجموع أعمال اللجنة في دور الانعقاد الحالي هو النظر في 69 اقتراحًا بقانون وتم إنجاز 35 تقريرًا لغاية الآن، مبينًا أن مكتب اللجنة بصدد إنجاز التقارير الأخرى.

«أوبك» في وجه

تنمية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي، وعلى تنفيذ الخطط التي تم إعلانها مؤخرا لزيادة إنتاج الدولة من الغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 110 مليون طن سنويا».

وأضاف «عكفت دولة قطر خلال السنوات الماضية على وضع ملامح استراتيجية مستقبلية ترتكز على النمو والتوسع في قطر وخارج قطر».

وتوجد قطر ضمن قائمة أكبر مصدري النفط الخام في العالم.

ويشكل الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب النفط الخام، المصدر الأساسي للثروة في قطر، الإمارة الخليجية التي تتمتع بأعلى دخل للفرد في العالم.

وقطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر روابط السفر والتجارة مع قطر في يونيو 2017 ، متهمين إياها بمساندة غريمتهم إيران ودعم الإرهاب، وتنفي قطر تلك الاتهامات وتقول إن المقاطعة تمثل تعديا على سيادتها.

ومع إعلان الدوحة انسحابها من المنظمة بعد انضمامها في العام 1961 ، خسرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حوالي 635 الف برميل من النفط القطري يوميا.

ويأتي القرار القطري المفاجئ وسط العديد من المشكلات التي تعصف بالمنظمة ، بعد تجاوب السعودية مع مطالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب ، من خلال رفع إنتاجها في تناقض مع قرار الخفض الذي اتخذته المنظمة في 2017.

كذا، تتهم إيران السعودية باتخاذ قرارات سياسية عبر زيادة ضخ النفط بالتزامن مع فرض العقوبات النفطية على طهران ، في حين يجتمع أعضاء «أوبك» في السادس من ديسمبر الجاري ، في العاصمة النمساوية (فيينا)، لاتخاذ قرار نهائي بتنفيذ خفض في إنتاج النفط من عدمه في 2019.

كما تغادر قطر في وقت تواجه فيه منظمة «أوبك» مخاطر سياسية أوسع نطاقا. إذ كشفت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية أمس ، أنه بالإضافة إلى الهجمات الكلامية من ترامب، تقوم وزارة العدل الأميركية بمراجعة التشريعات بشكل رسمي لكبح سلطة المنظمة، إذا تم تمرير مشروع قانون NOPEC الذي يفتح الباب لهجمات قانونية ضد أعضاء أوبك بموجب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار لعام 1890، الذي استخدم منذ أكثر من قرن لتفكيك إمبراطورية النفط للملياردير الأميركي جون روكفلر.

وقد تأسست منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في بغداد مع توقيع اتفاقية في سبتمبر 1960 من قبل خمس دول، هي إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا. لتنضم قطر بعد عام واحد ومن ثم إندونيسيا، ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور، الغابون، أنغولا، غينيا الاستوائية، وكانت آخر الدول المنضمة هي الكونغو خلال العام الحالي.

وفقا لنظامها الأساسي، فإن مهمة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) هي تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء فيها وضمان استقرار أسواق النفط من أجل ضمان توفير إمدادات اقتصادية منتظمة من النفط للمستهلكين، والدخل الثابت للمنتجين والعائد العادل على رأس المال بالنسبة لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.

وتضم أوبك 15 دولة (قبل انسحاب قطر) تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق إيراداتها. وتملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة نحو 33.1 في المئة من الناتج العالمي في سبتمبر الماضي، وفق آخر تقرير لأوبك، و70 في المئة من الاحتياطي العالمي للنفط.

وقد وصل إنتاج قطر النفطي في نهاية العام 2015 إلى 663 الف برميل يوميا، لينخفض إلى 656 الف برميل في السنة اللاحقة. وفي نهاية 2017، مع بدء تطبيق اتفاق خفض الإنتاج، تراجعت مساهمة قطر إلى 607 آلاف برميل يوميا. أما في سبتمبر من العام الحالي فوصل إنتاجها إلى 616 الف برميل يوميا، وقدر وزير الدولة لشؤون الطاقة القطري سعد الكعبي، اليوم الإثنين، حجم إنتاج بلاده من النفط بانه يراوح ما بين 620 و630 الف برميل يوميا.

وبدأ تفعيل اتفاق خفض إنتاج النفط منذ يناير الثاني 2017 لتخفيض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا لمدة 6 أشهر، لكن تم تمديده إلى نهاية مارس ، ثم جرى تمديده مرة أخرى حتى نهاية عام 2018، لتكون «أوبك» خفضت إنتاجها لعامين كاملين.

إلى ذلك قالت أمريتا سين، كبيرة المحللين في شركة الاستشارات النفطية في لندن لوكالة «بلومبيرغ»، إن مغادرة أوبك خطوة رمزية بالنسبة لقطر. «لقد كان إنتاجها من النفط ثابتا مع وجود احتمالات محدودة للزيادات».

وتتزايد الخلافات داخل «أوبك»، ما يدفع المراقبين إلى توقع انفراط عقد هذه المنظمة، وفق «بلومبيرغ». ومع ذلك، استمر وزراء النفط من إيران والعراق في حضور الاجتماعات نفسها حتى في الوقت الذي خاضت فيه دولتاهم حربا دموية.

وفي منتصف التسعينيات، ظهرت فنزويلا في بعض الأحيان على حافة الانسحاب، كما حاول بعض السياسيين في الولايات المتحدة إقناع العراق بالانسحاب بعد الغزو عام 2003.

وفي تاريخ الكارتل، غادرت ثلاث دول المنظمة، على الرغم من أن اثنتين انضمتا في وقت لاحق. وفي الأونة الأخيرة، علقت إندونيسيا عضويتها في منظمة «أوبك» لأن وضعها كمستورد صاف للنفط جعل الانضمام إلى تخفيضات الإنتاج في عام 2016 غير عملي.

وسبق وعلقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر عام 1992، لكنها عادت إلى أوبك في أكتوبر 2007. كذا علقت إندونيسيا عضويتها في يناير عام 2009، لتنشط فيها مرة أخرى في يناير عام 2016، إلى أن تم تعليق عضويتها مرة أخرى في اجتماع مؤتمر أوبك في نهاية 2016.

كذا، أنهت الغابون عضويتها في يناير 1995. ومع ذلك، عادت وانضمت إلى المنظمة في يونيو / يوليو 2016.

وينص النظام الأساسي لأوبك على أن «أي بلد لديه صافٍ كبير من النفط الخام، والذي له مصالح متشابهة جوهريًا مع البلدان الأعضاء، قد يصبح عضوًا كامل العضوية في المنظمة، إذا تم قبوله بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الكاملة، بما في ذلك أصوات جميع الأعضاء المؤسسين».

«الصندوق الوطني»

وأوضح انه سبق أن تمت مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بشأن اتخاذ اللازم ، نحو مخاطبة الجهات الحكومية بضرورة التنسيق والتعاون مع الصندوق ، والاتفاق على الآلية التي تضمن منح الأولوية للشركات التي يتم تصنيفها من الصندوق.

وأشار إلى أن ذلك سيتم ضمن النسبة المنصوص عليها بقانون الصندوق وقانون المناقصات بوجه عام ، أو التي تقل قيمتها عن 75 ألف دينار على الأخص ، موضحا انه تم كذلك مخاطبة الأمانة لإلزام مؤسسات الدولة بشراء منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأفاد بأن التعاون مع كل الجهات في الدولة جزء رئيسي من استراتيجية الصندوق ، بغية تمهيد الطريق أمام المبادرين وأصحاب المشاريع في جميع المجالات ، لاسيما أن قانون الصندوق الوطني سيتيح متابعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع كبيرة.

وأكد على أن هذه الخطوات ستسهم في زيادة قاعدة الشباب الكويتي المستفيد من الصندوق ، لما ستتيحه من خدمات تمويلية وتدريبية وتأهيلية وغيرها ، ستمكنهم من اقتناص الفرص الاستثمارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

من جهة أخرى أعلن الصندوق عن اعتماده للتعريفات الجديدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرا إلى انه حدد المشاريع الصغيرة بالتي لا يزيد عدد موظفيها عن 50 عاملا ولا تتجاوز أصولها 250 ألف دينار ، ولا تتجاوز إيراداتها 750 ألف دينار.

أضاف أن تعريف المشاريع المتوسطة هي التي لا يقل عدد العاملين بها عن 51 عاملا ، ولا يزيد عن 150 ، ولا تتجاوز أصولها 500 ألف دينار ، ولا تتجاوز إيراداتها 1٫5 مليون دينار - على أن يكون المشروع مستقلاً وغير تابع لكيان قانوني آخر ، وإذا ارتبط بكيان قانوني آخر يعتمد إجمالي أصول تلك الكيانات بالتعريف.

الصبيح: عدم

استخدام الحاسب الآلي «الميكنة» أو وجود الأنظمة الآلية ، وكذلك التطوير بالنسبة للأجهزة التعويضية والمدارس والانتهاء من «كود البناء».

أضافت أن الهيئة قامت كذلك بمشروع تمكين ذوي الإعاقة لتوظيفهم ودمجهم في المجتمع بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، مما يعد انجازا الا اننا نحتاج الى الاستدامة وكذلك الى تطوير هذه الانجازات وتقديم افضل الخدمات لهذه الفئة.

وأوضحت أن من أهم السياسات في خطة التنمية التركيز على رأس المال البشري ، وهم جزء من رأس المال هذا لرؤيتهم بيننا في كافة المجالات الاعلامية او السياسية او الاجتماعية ، متمنية ان نزخر ببطولات عديدة في المجال الرياضي والابداع واللغة العربية والاعلام.

وربة على سؤال حول قانون «بدل العمل» ، أفادت بان هذه الامور يختص فيها مجلس الخدمة المدنية ويُنظر فيها ، حيث قامت الدولة بتقديم قانون الاجور الذي لا يزال تحت الدراسة الى ان يخرج هذا القانون ويعطي كل ذي حق حقه.

وبخصوص تفعيل المادة (15) بشان توظيف نسبة من ذوي الإعاقة ومدى التزام الجهات بها ، قالت الصبيح إنه بعد بداية هذا المشروع زاد عدد العاملين من ذوي الإعاقة في الجهات الخاصة والحكومية ، ولكن نحتاج الى تفعيل هنا ووضع فرق للتاكد من التزام جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص بهذه المادة.

وعن نقل تبعية ديوان الخدمة الى وزيرة الدولة لشؤون الاقتصادية ، بينت ان هذه الوزارة لها عدة ابعاد ومنها سوق العمل ، مشيرة إلى أن «وجود ديوان الخدمة خارج نطاق إشراف وزير العمل لم يعط سياسة واستراتيجية موحدة لسوق العمل».

وكانت الوزيرة الصبيح قالت في كلمتها خلال الحفل إن الخطة الانمائية الخمسية للكويت لم تغفل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة إذ تهدف الى تنمية وتعزيز رأس المال البشري من خلال البرامج المخصصة لخدمة ورعاية وتاهيل هذه الفئة من خلال هيئة الاعاقة.

وأضافت أن الهيئة ادرجت ضمن مشروعاتها التنموية عددا من المشاريع التي تحقق الاهداف المرجوة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير الخدمات المقدمة إليها.

وذكرت أن الكويت تولي قضية ذوي الإعاقة أهمية كبيرة وتقدم لهم كافة اشكال الرعاية الايوائية والتعليمية والإسكانية والصحية كما تقدم المساعدات لمختلف فئات الاعاقة وفقا للقانون بما يضمن اعانتهم على العيش ويضمن رعايتهم من مختلف النواحي.

وأشارت إلى أن هذه المناسبة التي تصادف الاحتفال باليوم العالمي للاشخاص ذوي الإعاقة تؤكد على الاستمرار في التطبيق الامثل لقوانين رعاية هذه الفئة من اجل ضمان دمجهم في المجتمع ورعايتهم وتشغيلهم.

وبينت أن مشروع تنفيذ رؤية الكويت 2035 للاشخاص ذوي الإعاقة حقق عدة إنجازات تهدف الى تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لذوي الإعاقة.

ولفتت إلى أن وثيقة المشروع تضمنت عدة مخرجات تهدف لتطوير الاداء المؤسسي للهيئة وتنسيق الجود الوطنية لإزالة العوائق أمام دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الصحي والتعليمي والاقتصادي وأخيرا تعزيز المفهوم والتطبيق العملي لنموذج التصميم العام بما في ذلك البيئة المبنية والتكنولوجيا الرقمية والنقل.

وأوضحت الصبيح أن مشروع تنفيذ رؤية الكويت 2035 للاشخاص ذوي الاعاقة يهدف الى خلق بيئة فعالة لرؤية خطة التنمية الوطنية الكويتية ونتائجها نحو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأفادت بان المشروع يهدف كذلك إلى ضمان استدامة العمل عن طريق نقل المعرفة والمهارات والقدرات للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة والهيئات العامة الاخرى ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل لصالح تمكين هذه الفئة.

من جانبه قال الأمين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي في كلمة مماثلة إن الكويت التزمت في 25 سبتمبر 2015 خلال قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة باعتماد أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

وأوضح مهدي أن الاجندة تحتوي على 17 هدفا لما بعد 2015 تتناول الركائز الثلاث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الطابع الشامل.

وأكد أن الكويت تبذل جهودا حثيثة لضمان اشراك كافة افراد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار رؤية (كويت جديدة 2035) من خلال اعتماد سياسات ومعايير وطنية مختلفة.

وبين أن ترجمة العديد من هذه الاهداف جاءت من خلال التركيز على مفهوم التنمية الشاملة ودمج جميع فئات المجتمع بما في ذلك الاشخاص ذوي الاعاقة بهدف زيادة الوعي لدى المجتمع بحقوقهم الإنسانية.

وأشار مهدي إلى أن الدولة تساهم كذلك بالتشجيع على اشراكهم في المجتمع بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الآخرين في كل جانب من جوانب الحياة كاحد أهم السبل لضمان بلوغ أهداف التنمية المستدامة في مجتمع شامل ومتاح.

ولفت إلى ان حكومة الكويت اقرت بالالتزام بالاتفاقيات والمواثيق الدولية لضمان وكفالة جميع حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وعملت بشكل مستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم برامج تهدف لتمكينهم وتذليل السبل في تخطي المصاعب التي تواجههم عبر دمجهم مجتمعيا وتعليميا ومهنيا بما يواكب التوجه العالمي.

بدورها أكدت المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الدكتورة شفيقة العوضي ، ان الهيئة تمكنت من إنجاز إستراتيجيتها الجديدة لرعاية المعاقين ، وقالت إن هذه الإستراتيجية التي ستعرض على الجهات المعنية وفقا للقانون ، تركز على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ، وإشراكهم في اتخاذ القرار.

لجنة برلمانية

الجامعات الحكومية خلال الدور الماضي.

أضاف أن اللجنة ناقشت أيضًا كوادر الهيئة التعليمية المساندة ، وتم الاتفاق على عقد اجتماع الأسبوع المقبل بحضور وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور حامد العازمي للاستماع لرأي وزارة التربية بهذا الشأن.

وأشار إلى أن اللجنة ستبحث مدى إمكانية تشكيل لجنة مشتركة مع اللجنة المالية للنظر في هذا الموضوع ، لأنه ينطوي على كلفة مالية سيتم مناقشتها بحضور وزير المالية.

وأكد أبل أن اللجنة لا تزال مستمرة في متابعة قضية الشهادات المزورة بحكم تكليف المجلس لها وكذلك كون هذه القضية ضمن اختصاصات اللجنة، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الاقتراحات بقوانين بهذا الشأن سيتم البت بها خلال الاجتماعات المقبلة.

في موضوع آخر جدد أبلتأكيده أن المساءلة المزمع تقديمها إلى وزير النفط لا تزال قائمة ، بغض النظر عما يتم تداوله بشأن بقاء الوزير من عدمه.

وأوضح أن مادة الاستجواب لا تزال في طور الإعداد وسيكون الاستجواب قائمًا ، سواءً للوزير الحالي أو من يأتي بعده وسيقدم رسميًا قريبًا.

«التجارة»: أصدرنا

لشركات الأشخاص ، و13 ترخيصا للشركات الحرة متناهية الصغر و35 ترخيصا للمركبات المتنقلة.

وأضافت أن «النافذة الواحدة» تلقت 1387 طلبا لترخيص شركات الأشخاص ، أصدرت منها 1098 وتعمل على إصدار 580 ترخيصا.

وذكرت انها تلقت 1633 طلبا جديدا لتاسيس شركات الأشخاص من إجمالي الطلبات ، الذي بلغ 3996 طلبا اعتمدت منها 1445 طلبا.

وأشارت إلى تأسيس 564 شركة وجاري تأسيس 830 شركة أخرى مبينة انها تلقت 21 طلبا للتراخيص الحرة متناهية الصغر أصدرت منها 13 ترخيصا وتعمل على إصدار 8 طلبات.

ولفتت إلى تأسيس 10 شركات متناهية الصغر من أصل 118 طلبا اعتمد منها 20 طلبا وتم رفض 54 طلبا كما تم اعتماد 272 طلبا من أصل 946 لتأسيس شركات وتراخيص المركبات المتنقلة.

أحكام بإعدام

أعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية والأمن الوطني، إياد البزم، أن هذه الأحكام «رسالة واضحة لعملاء الاحتلال الإسرائيلي بأن هذه هي نهايتهم، وهذا هو مصيرهم المحتوم الذي لا مفر منه»، موضحاً أن «الأجهزة الأمنية حققت إنجازات ونجاحات مهمة، أثمرت في تضييق الحلقات على عملاء الاحتلال، وحل عدد من القضايا الأمنية».

وبيّن البزم أن الأجهزة الأمنية تمكنت من توجيه ضربات أمنية مركزة لعملاء الاحتلال، واستطاعت إحباط عمليات أمنية كان يخطط الاحتلال لتنفيذها في قطاع غزة، مشيراً إلى أنّ «حماية ظهر المقاومة سيبقى هدفاً ثابتاً لدى وزارة الداخلية، لن تحيد عنه مهما كانت التضحيات».

من جهته، قال رئيس هيئة القضاء العسكري، العميد ناصر سليمان: «نتيجة أبناء شعبنا الفلسطيني لخطورة جريمة التخابر وخطورة العقوبة المترتبة عليها حيث تنص المادة 131 من قانون العقوبات العسكري لعام 1997، أنه يُعاقب بالإعدام من تخابر أو سعى للتخابر مع الاحتلال، بمعنى أن أي محاولة للعبث بالاتصال عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع الاحتلال عقوبتها الإعدام».

أضاف العميد سليمان: «كما تنص المادة 140 أنه يعاقب بالإعدام كل من يمد القوات الخاصة بالمؤنة أو الإيواء أو الإيجار وهو يعلم أمرهم»، وأشار إلى أن المادة 145 تنص على أنه يعاقب بالإعدام كل فرد يتخابر بنفسه أو بالوساطة مع هؤلاء وهو على بينة من أمرهم.